خلال جلسة مجلس النواب إمس

الاستماع إلى بيان الرقابة عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ موازنة الدولة لعام 2007م

الموافقة على طلب الحكومة إدراج مشروع تعديل قانون المرافعات في جدول أعمال البرلمان

صنعاء/سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ حمير عبدالله بن حسين الأحمر، نائب رئيس المجلس إلى بيان الرقابة السنوي على الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط للعام المالي 2007م.

البيان قرأه على المجلس الدكتور عبدالله السنفي ، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك التزاما بنص المادة (91) من الدستور واستجابة للمادة (171) من اللائحة الداخلية للمجلس حيث أشار فيه إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تحققت خلال عام 2007م ومن بينها استمرار تحقيق معدل نمو ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ (7ر4) بالمائة وبالمقارنة بمعدل نمو قدره (5ر4) بالمائة في العام السابق وتراجع معدل التضخم الذي بلغ (5ر12) بالمائة بالمقارنة بـ (5ر18)بالمائة في العام السابق وتحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف ونمو الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية واستمرار التحسن في وضع المديونية الخارجية وإدارة الدين العام وتحسن وضع اليمن في مؤشر الأعمال .

جهاز الرقابة: تحسن في الناتج المحلي خلال العام الماضي بنسبة 4.7 ٪

وقال الدكتور السنفي: " بالرغم من تلك التطورات الايجابية الا انه ما زال هناك الكثير من التحديات التي تعوق النمو الاقتصادي ولا تدعم استدامة المالية العامة وتزداد حدة تلك التحديات في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة التي تلقي بتأثيراتها السلبية على كافة المجتمعات وفي مختلف المجالات - ايا كانت درجة تقدمه او تخلفه - سواء في الوقت الراهن او على المدى المنظور بصورة مباشرة او غير مباشرة".

وأضاف: اذا كان للازمة المالية العالمية من ايجابيات فخلاصتها انها تفرض على الجميع ضرورات تقييم أوضاعه وتحديد أولوياته حيث من المتوقع ان تشكل توابع الازمة ضغوطاً مستمرة في اتجاه تسريع وتيرة الاصلاحات ومن ثم فإنها تتطلب التعامل مع تلك التحديات بقدر عال من التجرد والموضوعية وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند التعامل مع التحديات والاختلالات التي تؤثر سلبا على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديات الألفية وغيرها و في هذا السياق اوضح رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي جانبا من تلك التحديات يتمثل البعض منها في الارتفاع الحاد و المستمر في الإنفاق الجاري والذي بلغ في العام 2007م تريليوناً و352 ملياراً و500 مليون ريال وهو ما كان سببا مباشرا في تحقيق عجز يفوق المعدلات المستهدفة صاحبه اختلال مادي ونقدي.

و نوه بان حصيلة الايرادات النفطية والضريبية و البالغة تريليوناً و290 مليار ريال في عام 2007م لا يغطي الإنفاق الجاري البالغ / تريليوناً و352 ملياراً و500 مليون ريال وهو ما يجب التنبيه له خاصة في ظل تراجع كميات الانتاج النفطي و التذبذب المستمر و المفاجئ في الأسعار العالمية .

و اشار الى ان هذا التحدي يرتبط بأربع قضايا أساسية أولها: قضية دعم المشتقات النفطية وآليات ترشيده ، أما القضية الثانية فتتعلق برفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة ورفع قدرات ومعدلات أداء العاملين بما يتلاءم و هيكل الأجور فيما ارتبطت القضية الثالثة بالأعباء المتزايدة التي تتحملها الموازنة بسبب فوائد الدين المحلي وأدوات السياسة النقدية ولخص القضية الرابعة في الدعم الممنوح لعدد من الوحدات الاقتصادية ومدى ارتباطه بإصلاحات هيكلية فيها أما التحدي الثاني فيتعلق بمدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة .

ولفت الى انه من الملاحظ بالرغم من تواضع الاعتمادات المخصصة وندرة الموارد المالية المتاحة و الجهود الاستثنائية المبذولة لتوفيرها إلا أن تعثر المشاريع الاستثمارية ظاهرة تكاد تكون السمة الغالبة التي تشوب أداء كافة الوحدات المشمولة برقابة الجهاز و تبرز خطورتها سواء بطبيعة و نوعية تلك المشاريع والتي ترتبط بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.. أو بحجم وقيمة المبالغ المنصرفة عليها والتي تقدر بمليارات الريالات مؤكدا على اهمية المساءلة ليس فقط عن التعثر وإنما عن التأخير في معالجته.

وقال رئيس الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة انه يرتبط بهذا التحدي عدة قضايا منها: البرامج والإجراءات الاستثنائية لمعالجة ظاهرة تعثر المشاريع الاستثمارية وآليات التقييم والمتابعة وهي في مجملها ضرورات تفرضها المتغيرات العالمية وتستدعي شح الموارد المتاحة.

و بشأن التحدي الثالث والمتعلق بمدى الكفاءة في إدارة الأصول المملوكة للدولة والعائد على استثماراتها بين تقرير الجهاز أن المقصود هنا وحدات القطاع الاقتصادي ، و قال الدكتور السنفي انه و باستثناء عدد محدود فان معظم وحدات القطاع الاقتصادي مازالت تعاني من إختلالات هيكلية تؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها وتواضع عائدها على نحو لا يتلائم وحجم الأموال المستثمرة في تلك الوحدات ومع طبيعة نشاطها او ماتملكه من قدرات وطاقات إنتاجية الأمر الذي ينعكس سلبا ليس فقط على موارد الخزينة العامة للدولة من حصة أرباح تلك الوحدات وإنما يتعداه إلى تحميل الخزينة العامة أعباء مالية تتمثل في إعانات دعم العجز الجاري لبعض الوحدات بالإضافة إلى تحمل الموازنة العامة للدولة أعباء تمويل المشاريع الاستثمارية في العديد من تلك الوحدات.

واضاف : وهو ما يعد - بالمحصلة - ترفا لا يحتمله واقع الحال و يستدعي التعامل مع تلك الاختلالات و بما يضمن تجاوزها و تطوير أداء وحدات القطاع الاقتصادي لتكون شريكا كفؤا و فاعلاً في التنمية كما بين ذلك بيان الرقابة على نتائج تنفيذ الموازنة العامة بشقيها المركزي والمحلي و الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية وهو ما يسعى الجهاز بالتنسيق مع الجهات المختصة إلى تحقيقه.

معظم وحدات القطاع الاقتصادي مازالت تعاني من اختلالات هيكلية

وبشأن التحدي الرابع الذي يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي والتراجع في كميات الإنتاج النفطي أوضح بيان الرقابة السنوي انه بالرغم من التحسن النسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007م والبالغ (7ر4) بالمائة بالمقارنة بالعام السابق ألا أن هذا المعدل يظل منخفضا بالمقارنة بمعدل النمو المستهدف و البالغ 5ر5 بالمائة.. ويرجع هذا الانخفاض في جانب هام منه إلى التراجع المستمر في كمية الإنتاج النفطي حيث بلغت نسبة الانخفاض في كمية الإنتاج لعام 2007م (12) بالمائة متجاوزا و بأضعاف النسبة المستهدفة والبالغة 5ر4 فقط مبينا أن الثابت ان تداعيات هذا الانخفاض قد انعكست سلبا سواء على ميزان المدفوعات نتيجة النقص في قيمة الصادرات و انخفاضها مقارنة بقيمة الواردات أو على موارد الموازنة العامة و التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الإيرادات النفطية لتمويل الاستخدامات العامة للدولة وهو ما أدى إلى تحقيق عجز تخطى المعدلات الآمنة بسبب التراجع في الإيرادات النفطية والإخفاق في تنمية الموارد الذاتية وبشكل خاص الإيرادات الضريبية.

و قال الدكتور السنفي : " ان تنمية الموارد الذاتية و بشكل خاص الإيرادات الضريبية يعتبر أحد أهم التحديات التي لا مناص من مواجهته من خلال تكثيف الجهود في اتجاه إصلاح وتطوير المصالح الايرادية وتنمية الموارد الذاتية غير النفطية باعتبار ذلك خيارا استراتيجيا يحقق

الإصلاح المالي ويحد من آثار تراجع الإيرادات النفطية على متطلبات التنمية والتعامل مع التأثيرات والتداعيات المحتملة للأزمة العالمية".

وعبر الدكتور السنفي في بيان الرقابة السنوي عن حرص الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على توفير كافة البيانات والإيضاحات المساهمة في اقتراح آليات المعالجة المناسبة بما يخدم الأهداف الرقابية المشتركة للجهاز ومجلس النواب.

كما عبر عن خالص التقدير والامتنان لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على الدعم والرعاية اللذين يوليهما فخامته للجهاز ومجلس النواب واللذين كان لهما عظيم الأثر في تطوير العمل الرقابي في الجهاز ودعم قدراته.

وشكر رئاسة الجلسة وهيئة رئاسة المجلس وجميع أعضاء المجلس على تفهمهم الواعي للدور الرقابي الذي يمارسه الجهاز ولما يصدر عن مجلس النواب الموقر من توصيات تدعم استقلالية الجهاز وتعزز نتائج أعماله بما يحقق المصلحة العليا ويدعم نظام المساءلة العامة في اليمن.

وبموجب المادتين (174، 175) من اللائحة الداخلية المنظمة لأعمال المجلس ولجانه وكافة تكويناته أقر المجلس إحالة هذا البيان مع تقارير الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي والموازنات المستقلة والملحقة وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط للعام المالي 2007م الى اللجان المختصة بالمجلس لدراسته كل فيما يخصها على أن تقدم تلك اللجان تقاريرها بنتائج ما تتوصل إليه الى المجلس.

من جهة أخرى استمع المجلس الى رسالة الحكومة بشأن ان يدرج في جدول أعماله مشروع تعديل قانون المرافعات التنفيذية ووافق على ذلك.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

تنظيم ندوة عن الدراسات العليا في الـ 10 من نوفمبر القادم

(21) ديسمبر المقبل.. الشيخ البيحاني في رحاب جامعة عدن

عدن/ 14 أكتوبر:

يرأس الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن اليوم الأثنين في ديوان رئاسة الجامعة اجتماع اللجان التحضيرية العليا لندوتي إحياء الذكرى المئوية لميلاد الشيخ العلامة/ محمد سالم البيحاني والأستاذ/أحمد محمد النعمان.

واستعرض الاجتماع سير الإجراءات التحضيرية من قبل اللجان العلمية والإعلامية والتنظيمية لندوتي البيحاني والنعمان وما أنجز من تكليفات لها، كما تم مناقشة مشروع الميزانية التقديرية للندوتين فضلا عن خطط اللجان وأنشطتها بهذا الشأن.

وأشاد الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور بما أنجز من مهام تحضيرية، مشددا على ضرورة أن تكون هذه الندوات بمستوى ومكانة تلكما الشخصيتين الفذتين التي تتناولهما وإعطائهما مكانتهما وحقهم في التكريم وإبراز دورهما التنويري والوطني.

وقد أقر الاجتماع موعد انعقاد ندوة إحياء الذكرى المئوية لميلاد الشيخ العلامة/ محمد أحمد البيحاني في الفترة من 21 - 22 ديسمبر 2008م.

حضر الاجتماع الدكتور/أحمد على الهمداني نائب رئيس الجامعة لشئون البحث العلمي والدكتور/ أحمد صالح منصر أمين عام الجامعة.

وكان الدكتور / عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن قد ترأس أمس الأول السبت - اجتماعا للجنة التحضيرية للندوة العلمية (الدراسات العليا في جامعة عدن .. رؤية للمستقبل) والمزمع عقدها في الفترة من 10 - 12 نوفمبر القادم في رحاب الجامعة تحت شعار (من أجل تهيئة المتطلبات الضرورية لتجويد الخدمات التعليمية والبحثية في الدراسات العليا بجامعة عدن).

وحث الدكتور بن حبتور على أن تكون هذه الندوة تظاهرة علمية تساهم فيها الأقسام العلمية في الكليات باعتبارها نواة العمل الأكاديمي البحثي وأن تثري الحياة الأكاديمية في الجامعة, مشيداً بالجهد المبذول من قبل اللجنة العلمية للندوة في التحضيرات وإقرار البحوث المقدمة لها, مبدياً استعداد رئاسة الجامعة لتقديم كل الدعم الممكن لإنجاحها, ولتكون واحدة من جملة الأنشطة التي تمثل إضافة نوعية لنشاط الجامعة العلمي والبحثي, منوهاً إلى جملة الفعاليات العلمية التي تحضر لها جامعة عدن خلال العام الجاري ومنها ندوة الدراسات العليا, والاحتفال بجائزة جامعة عدن للبحث العلمي, والتي تؤكد جميعها السمة التي تسعى قيادة الجامعة لإضفائها على جامعة عدن, وهي تغليب نشاط الجامعة العلمي والبحثي وجعله سمة مميزة للجامعة.

وتسعى الندوة المزمع عقدها في الفترة من 10 - 12 نوفمبر القادم إلى دراسة المشكلات والتحديات التي تواجه الدراسات العليا في جامعة عدن والتوسع في أقسام الدراسات العليا وتنويعها بما يستجيب لمتطلبات التنمية, وإبراز الصورة التي عليها الدراسات العليا في جامعة عدن من خلال البرامج الحالية سلباً وإيجاباً, فضلاً عن تقويم مدخلات الدراسات العليا ومدى ملاءمتها في تحسين جودة المخرجات وتحقيق رسالة الجامعة.

ناقش تقريرا عن ثوابت ومبادئ سياسة اليمن الخارجية ببعدها العربي

الشورى يشيد بالدور الهام لفخامة الرئيس في تعزيز سعي اليمن لرأب الصدع العربي

صنعاء/سبأ:

ناقش مجلس الشورى في أولى جلسات اجتماعات دورة انعقاده الثانية للعام الحالي 2008م المنعقدة امس برئاسة الاخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس موضوع اليمن والوطن العربي ، والذي تناول ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية لليمن ومحددات هذه السياسة والبعد العربي في السياسة الخارجية.

واستعرض التقرير مواقف اليمن تجاه القضايا والتطورات التي يشهدها الوطن العربي التي تشمل القضية الفلسطينية وعلاقة اليمن بمجلس التعاون الخليجي والوضع في العراق ولبنان ، مشيدا في هذا السياق بالدور الهام الذي أداه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية فيما يخص تعزيز موقع اليمن في محيطه العربي وسعيه الدؤوب لرأب الصدع العربي ، وتعزيز العمل العربي المشترك وقيادة دبلوماسية نشطة لتحقيق هذه الغايات.

كما استعرض التقرير علاقات اليمن مع القرن الإفريقي في إطار تجمع صنعاء وكذا دور اليمن تجاه الأزمة الصومالية وموقف اليمن من مشكلة إقليم دارفور السوداني.

وتطرق التقرير إلى دور اليمن في اطار العمل العربي المشترك ، الذي وصفه التقرير بالمهم لجهة تعزيز مكانة الجامعة العربية وتفعيل مؤسساتها وأنشطتها، حيث تجلى بصورة واضحة في المبادرة التي قدمتها اليمن والخاصة بآلية انعقاد القمة العربية بصورة منتظمة ، وهي المبادرة التي أقرت في القمة العربية غير العادية في أكتوبر من العام 2000م بالقاهرة.

ومن أهم العناصر التي اشتملت عليها تلك المبادرة: ضرورة إعادة بناء المنظومة الأمنية للنظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال تشكيل قوة سلام عربية مشتركة، وإحياء فكرة الدولة العربية الواحدة، وإحياء المشاريع ذات الهوية الوحدوية لمواجهة التحديات التي يلاقيها النظام العربي من العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ومن أهمها: إنشاء بنك تنمية اتحادي ، وسوق عربية مشتركة ، واتحاد جمركي عربي.

وخلص التقرير إلى تأكيد أن الدبلوماسية اليمنية النشطة تمكنت من طرق كل باب من أبواب الأمة فلم تدع باباً إلا وتعاملت معه من خلال رؤية شفافة لكيفية بناء علاقة يستفيد منها اليمن وأشقاؤه بحيث أصبحت التجربة اليمنية مثار تقدير وإعجاب الأشقاء والأصدقاء لما تميزت به من توازن.

وتضمن التقرير جملة من التوصيات التي دعا من خلالها إلى وضع إستراتيجية عربية لمواجهة تبعات احتلال العراق والعودة إلى التضامن العربي من خلال مصالحة عربية شاملة وتنشيط المبادرة اليمنية من خلال تحريك الدبلوماسية اليمنية باتجاه التنسيق مع الأطراف العربية والارتقاء بالعمل العربي المشترك.

وأوصى التقرير كذلك بتطوير أداء الجامعة العربية وانتهاج سياسة عربية موحدة في إطار الصراع مع الكيان الصهيوني، وتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، واستمرار دعم القضية الفلسطينية، ودعم تطوير جهود إقامة شراكة قرن إفريقية جديدة ومواصلة الجهود لحل المشكلة الصومالية وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة جنوب البحر الأحمر، ومواصلة الجهود مع الدول الشقيقة والصديقة لمكافحة الإرهاب.

كما أوصى بالإسراع في اتخاذ خطوات عملية على طريق التكامل الاقتصادي العربي، ومواصلة الجهود لانضمام اليمن إلى اتفاقية حرية التجارة ، والعمل على ربط الاقتصاديات العربية بعضها ببعض، والعمل على تنسيق الجهود العربية المشتركة في مواجهة التحديات الاجتماعية التي غالباً ما تنجم عن الأزمات العديدة، وضرورة النهوض بالتعليم والبحث العلمي.

كما أوصى التقرير بتحقيق التكامل العربي من منطلق الأمن الداخلي لكل دولة عربية، وتطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتعزيز الأمن القومي العربي وتنمية القدرات الدفاعية العربية ووضع إستراتيجية عربية موحدة لحماية الأمن القومي العربي.

وكان المجلس قد استهل هذه الجلسة التي حضرها الدكتور رشاد الرصاص ، وزير الشؤون القانونية، وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب بالإنابة ، بقراءة محضر جلسته السابقة وأقره ، وسيواصل المجلس مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.